

* السنة المطهرة

* الإجماع القائم

* القياس المؤسس على سند شرعى.

وهذا ما حذرت منه الآية الكريمة الحكيمة: ﴿ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى﴾ [النساء: ١١٥]

فهو قد شاقق الرسول فرفض السنة

ورفض الإجماع وهو سبيل المؤمنين.

ورفض القياس وهو معتمد عند الرسول وأصحابه والمؤمنين جميعاً وصاحب المشروع حر - فى الدنيا - فيما يعتقد، أما أن يفرض أخطاءه، وأوهامه، وأضاليه على الأمة، فيقدم لها هذا المشروع بقصد تبصيرها - كما يدعى - فهذا يجب أن يحاصر ويقاوم، ويقضى على هذه الفتنة فتواد فى مهدها.

صورة أخرى للخروج :

إننا كان صاحب المشروع قد خرق الإجماع القائم بين علماء الأمة سلفاً وخلفاً بإعدامه ثلاثة أصول تشريعية قام الإجماع عليها، فإن له صورة أخرى خرج فيها عن منهاج المسلمين. فهو مع إنكاره مصادر التشريع الثلاثة المجمع عليها أنكر أيضاً مصادر أخرى للتشريع. وذلك أن علماء الأمة واجهوا مستجدات الحياة، وهى فى ازدياد جيلاً بعد جيل، واجهوها بمناهج تشريعية أخرى مستمدة أساساً من القرآن الكريم، والسنة المطهرة، ومقاصد الإسلام